

## المجاز عند الأصوليين

### بين

## المجيزين والممانعين

د. عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله السديس

الأستاذ المساعد بقسم القضاء

بجامعة أم القرى

### ملخص البحث

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة .

أما المقدمة فتشمل :

(١) أهمية الموضوع وأسباب اختياره .

(٢) خطة البحث .

(٣) منهجي فيه .

ثم التمهيد واشتمل على ثمانية مطالب أولها : تقسيم اللفظ باعتبارات عدة ومنها تقسيمه إلى حقيقة ومجاز على مذهب الجمهور ، ثم تعريف الحقيقة في اللغة ، ثم تعريف المجاز لغة وبعد ذلك تعريفهما في الاصطلاح ، وأن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز اللفظ المستعمل في غير ماوضع له على وجه يصح ، وفي المطلب السادس قسمت الحقيقة إلى ثلاثة أقسام لغوية وعرفية وشرعية ومثلت لكل قسم ، وفي السابع قسمت المجاز إلى أقسام أربعة : مجاز الأفراد ، والتركيب ، والمجاز العقلي ، ومجاز النقص والزيادة ومثلت لكل قسم ، وفي المطلب الثامن ذكرت تاريخ نشوء القول بالمجاز وأنه حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة ، وفي البحث الأول من البحث ذكرت خلاف الأصوليين في القول بالمجاز وأن حاصل

المذاهب فيه خمسة : الجواز وهو قول الجمهور ، والمنع وهو قول عدد من المحققين منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم والتفصيل على خلاف فيه ، وفي المبحث الثاني ذكرت أدلة الأقوال والمناقشات الواردة عليها ، والتجريح حيث تبين لي صعوبة التجريح لقوة أدلة كل فريق وبالتالي رجحت التفصيل على حسب الضوابط الشرعية وذلك جمعا بين الأقوال وتضييقا للخلاف في المسألة فلا يجوز القول بالجاز في كلام الله وصفاته ، أما ما عدا ذلك فالأمر فيه واسع بحمد الله ، وفي المبحث الثالث تساءلت هل الخلاف من ثمرة؟ وذكرت التفصيل في ذلك فمن الخلاف ماله ثمرة عملية ومنه ماهو اصطلاح لامشاحة فيه ، وفي المبحث الرابع ذكرت أثر القول بالجاز على النصوص الشرعية وبينت أنه كان من الأسباب لدى بعض المخالفين لمنهج السلف في تأويل النصوص وعقبت ببعض الأمثلة التي أوردها بعض الأصوليين للجاز وبينت المنهج الصحيح والموقف السليم حيالها ، ثم ختمت البحث بخاتمة أوردت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، وذيلت البحث بفهارس متنوعة شملت خمسة فهارس للآيات والأحاديث والأعلام والمراجع والموضوعات ، وبذلك يتم البحث بحمد الله .

سائلا الله للجميع العلم النافع والعمل الصالح والإخلاص لوجهه الكريم والتسديد في الأقوال والأفعال إنه جواد كريم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

• • •

### المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله<sup>(١)</sup> صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن للعلم الشرعي مكانة كبرى ومنزلة عظمى في هذا الدين ، وإن من أجل العلوم الشرعية قدرا ، وأعظمها أثرا ، وأكبرها فائدة علم أصول الفقه ، لاسيما مسائله المتعلقة بالأدلة الشرعية ودلالاتها اللفظية ، وإن من المسائل الأصولية المتعلقة بهذا القسم مسألة مهمة لها مكانتها الكبيرة ودلالاتها الكثيرة ، بل وآثارها الخطيرة في هذا الفن وما يرتبط به من علوم العقيدة واللغة والقرآن والأحكام ونحوها ، تلك هي مسألة "الجاز" .

ونظرا لأهمية هذه المسألة وتعلقها بمسائل شتى وفنون متعددة ، وحاجة المكتبة الأصولية فيما أرى إلى من يجلي القول فيها تجلية مبنية على دراسة علمية تأصيلية مقارنة بعيدة عن التعصب والتعسف ، فإن من المهم وجود بحث مستقل فيها ، ولقد كنت ولازلت مهتما بهذه القضية في قراءاتي وأثناء تدريسي لمادة الأصول ، وكانت هذه المسألة بحق تشكل على كثير من طلبة العلم فيطول النقاش فيها بين إثبات المجاز ونفيه ، فرأيت أن أكتب في هذه المسألة كلاما يجمع أطرافها ويلم شتاتها ، ويجرر القول والخلاف فيها بدليله ، فاستعنت بالله في البحث فيها إسهاما في البحث العلمي ، ومشاركة في التحصيل الموضوعي . ورأيت أن يشتمل البحث في هذه المسألة على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة .

أولا : المقدمة : وتشمل ثلاثة مطالب :

الأول : أهمية الموضوع وأسباب اختياره .

الثاني : خطة البحث .

الثالث : منهجي فيه .

المطلب الأول : أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تأتي أهمية هذا الموضوع وترجع أسباب اختياره لاعتبارات عدة أهمها :

١ - أنه يبحث في موضوع مهم في علم الأصول يمثل جوهره في عقد وضاء ، وحلقة في سلسلة مترابطة ، ولبنة في بناء أصولي شامخ .

٢ - أن هذه القضية تعتبر مسألة جوهرية من مسائل اللغة والألفاظ لها علاقتها الوطيدة بعدد من العلوم في العقيدة لاسيما في صفات الباري جل وعلا ، كما أن لها ارتباطا وثيقا بالأدلة خاصة المصدر الأول من مصادر التشريع "كتاب الله سبحانه" .

وقضية هذا شأنها ، وتلك محاورها ، جديرة بالبحث والدراسة .

٣ - أن هذه المسألة ليست نظرية صرفة ولفظية بحتة ، بل لها آثار عملية كثيرة ويلزم منها لوازم خطيرة ، ويترتب عليها أمور شنيعة ، بل لقد كانت تكأة لكثير من

المخالفين لمذهب السلف في الاعتقاد ، بنوا عليها مذاهبهم ، وعولوا عليها في استدلالاتهم ، فكان لابد من تجليتها وإبانة الحق فيها .

٤ - أن هذه القضية كانت ولا زالت محل نقاش وإشكال وجدل بين طلاب العلم والباحثين مابين مثبت وناف ومفصل ومتردد ومتوقف ، فكان لابد من وجود بحث حر متجرد يتسم بالعرض والاستدلال والمناقشة الهادفة ومن ثم بيان الراجح على حسب قوة الدليل وصحة التعليل .

٥ - أن هذه المسألة مع كثرة عرضها والبحث فيها بين ثنايا كتب اللغة والأصول وغيرها لازالت بكرا في عرضها من الناحية الأصولية على أصول البحث العلمي الدقيق ، وإن كنت لأدعي سبق في ذلك لكني لم أطلع حسب علمي على رسالة متخصصة في علم الأصول على المنهج الذي أوردته وكل ما فيه عرض للمسألة من طرف وانتصار لها من زاوية معينة ، أو رد على مخالف فيها فحسب ، ولا ينافي هذا وجود دراسات مستقلة سابقة وأبحاث ورسائل علمية متخصصة حول هذه القضية من الناحية اللغوية لا من الناحية الأصولية التي لازالت بحاجة إلى دراسة مستقلة<sup>(٢)</sup> .

راجيا أن يسد هذا البحث هذه الثغرة الأصولية المهمة ويتحقق للقارئ فيه ما ينشده في المسألة ، لما لشتاتها ، وجمعا لأطرافها ، وتصحيحا لما يقوى دليله فيها ، والله المستعان .

#### المطلب الثاني : خطة البحث

تلخص لي من خلال النظر في مظان هذا البحث خطة تتضمن مقدمة وتقييدا وأربعة مباحث وخاتمة .

أما المقدمة فقد سبق الحديث في متضمناتها .

وأما التمهيد فيشتمل على ثمانية مطالب مختصرة هي :

المطلب الأول : توطئة في تقسيم اللفظ .

المطلب الثاني : تعريف الحقيقة في اللغة .

المطلب الثالث : تعريف المجاز في اللغة .

- المطلب الرابع : تعريف الحقيقة في الاصطلاح .
- المطلب الخامس : تعريف المجاز في الاصطلاح .
- المطلب السادس : أقسام الحقيقة وأمثلةها .
- المطلب السابع : أقسام المجاز وأمثله .
- المطلب الثامن : تاريخ نشوء القول بالمجاز .
- المبحث الأول : أقوال العلماء في المجاز .
- المبحث الثاني : الأدلة والمناقشات والراجع ووجه ترجيحه .
- المبحث الثالث : هل للخلاف ثمرة؟
- المبحث الرابع : أثر القول بالمجاز على النصوص الشرعية ، وتعقيب على مذكره بعض الأصوليين من أمثلة على المجاز .
- الخاتمة : وفيها أبرز النتائج التي توصلت إليها .

#### المطلب الثالث : منهجي في البحث

يتسم منهجي في البحث بما يلي :

- ١ - عرض المسألة عرضاً علمياً أصولياً مقارناً بذكر الأقوال والأدلة والمناقشات والراجع ووجه ترجيحه وثمره الخلاف على طريقة البحث العلمي المقارن .
- ٢ - عزو الأقوال إلى أصحابها والنقول إلى مذاهبها المعتمدة .
- ٣ - التجرد عند سرد الأدلة والترجيح دون تعصب لرأي أو تقليد لمذهب ، بل حسب قوة الدليل وصحة التعليل .
- ٤ - التوثيق العلمي من الكتب المعتمدة الأصيلة في كل مذهب ، مع الاستفادة من المصادر المستقلة والمعاصرة في هذا الموضوع .
- ٥ - قمت بترتيب المذاهب على حسب الترتيب الزمني .
- ٦ - عزو الآيات إلى سورها بذكر رقم الآية واسم السورة .
- ٧ - تحريج الأحاديث من مظانها المعتمدة .

- ٨ - ترجمة الأعلام باختصار سوى المشهورين .
- ٩ - ذيلت البحث بفهارس متنوعة شملت خمسة فهارس للآيات والأحاديث والآثار والأعلام والمراجع والموضوعات .
- سائلا الله التوفيق والسداد والإخلاص لوجهه الكريم والإصابة في الأقوال والأعمال ، إنه ولي ذلك والقادر عليه وهو المستعان ، وعليه التكلان .

### التمهيد :

قبل الدخول في حكم المجاز عند الأصوليين بين المنع والجواز أرى أنه يحسن وضع مدخل تمهيدي للبحث يتم فيه التعريف والتقسيم والتمثيل ونحو ذلك مما له علاقة وطيدة بالموضوع تهئى القارئ للوقوف على حكم المسألة بالتفصيل .

فكان هذا التمهيد المشتغل على المطالب الآتية :

#### المطلب الأول : توطئة في تقسيم الألفاظ

من المعلوم لدى المتخصصين أن الألفاظ لها أقسام كثيرة باعتبارات متعددة ، فمنها تقسيم اللفظ باعتبار وضعه للمعنى كالعام والخاص والمطلق والمقيد والأمر والنهي ونحوها .

ومنها تقسيم اللفظ باعتبار ظهور المعنى وخفائه كالنص والظاهر والجمل والمؤول .

ومنها تقسيم اللفظ باعتبار كيفية دلالة كالمندقوق والمفهوم بأقسامه المختلفة .

ومنها تقسيم اللفظ باعتبار الاستعمال وهو المقسم إلى الاستعمال الحقيقي والمجازي .

وهذه التقسيمات ليست محل اتفاق بين العلماء لكنها اصطلاحات ارتضاها بعضهم ، وآخرون نظروا إلى الألفاظ باعتبارات أخرى لا تخرج في حقيقتها عما أوردته .

والذي يهمنا في هذه الأقسام آخرها وهو تقسيم الألفاظ باعتبار استعمالها .

وأنواع هذا القسم ليست محل اتفاق بين العلماء ، لكنها المسلك الذي سار عليه جمهورهم .

ولذلك فإنني في هذا التمهيد سأسير على مسار عليه الجمهور ، ثم يأتي بيان الحكم في المباحث القادمة .

ولأبدأ في هذا التمهيد بعد هذه التوطئة في التعريف لكل من الحقيقة والمجاز<sup>(٣)</sup> .

#### المطلب الثاني : تعريف الحقيقة في اللغة

الحقيقة في اللغة مأخوذة من حق يحق حقاً وحقيقة ، يقال : حق الشيء إذا وجب وثبت ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله سبحانه : ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾<sup>(٥)</sup> .

وحققت الأمر وأحققته أحقه إذا تيقنته أو جعلته ثابتاً لازماً ، وحقيقة الشيء : منتهاه وأصله المشتمل عليه .

قال ابن فارس<sup>(٦)</sup> : " (حق) الحاء والقاف أصل واحد ، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته ، فالحق نقيض الباطل ، ثم يرجع كل فرع إليه بجودة الاستخراج وحسن التلفيق ، ويقال : حق الشيء : وجب ... " <sup>(٧)</sup> .

ومن مجموع هذه المعاني اللغوية لكلمة "الحقيقة" يتبين أنها تطلق ويراد بها أحد المعاني الآتية :

- (أ) الوجوب ، والثبوت ، واللزوم ، والوقوع .
- (ب) الإحكام ، والصحة ، والإتقان ، والجودة ، والحسن .
- (ج) غاية الشيء ، ومنتهاه ، وأصله ، وماهيته .
- (د) التيقن ، والجزم ، والقطع<sup>(٨)</sup> .

#### المطلب الثالث : تعريف المجاز في اللغة

المجاز لغة : مأخوذ من جاز ، يجوز ، جوازا ، يقال جاز المكان ، إذا سار فيه ، وأجازه : قطعه ، يقال جاز البحر : إذا سلكه وسار فيه ، حتى قطعه ، وتعداه . ويقال : أجاز الشيء : أي أنفذه ، ومنه إجازة العقد : إذا جعل جائزاً ، نافذاً ، ماضياً على الصحة .

وجاوزت الشيء وتجاوزته : تعديته ، وتجاوزت عن المسى : عفوت عنه  
وصفحت<sup>(٩)</sup> .

قال ابن فارس : "(جوز) الجيم والواو والزاء أصلان ، أحدهما : قطع الشيء ،  
والآخر : وسط الشيء ، فأما الوسط : فجوز كل شيء وسطه ... والأصل الآخر : جزت  
الموضع : سرت فيه ، وأجزته : خلفته ، وقطعته ، وأجزته : نفذته ..." <sup>(١٠)</sup> .

#### المطلب الرابع : تعريف الحقيقة في الاصطلاح

للعلماء في تعريف الحقيقة اصطلاحاً أقوال متعددة ، أهمها :

"أنها اللفظ المستعمل فيما وضع له" ، ومن الأصوليين من زاد في هذا الحد قيماً  
وهو قولهم "في اصطلاح التخاطب"<sup>(١١)</sup> لأنه إذا كان التخاطب باصطلاح ، واستعمل فيه  
ماوضع له في اصطلاح آخر ، لمناسبة بينه ، وبين ماوضع له في اصطلاح التخاطب ، كان  
خارجاً عن حد الحقيقة ، مع أنه لفظ مستعمل فيما وضع له ، ومن تعريفاتها أنها : "اللفظ  
المستعمل فيما وضع له أولاً"<sup>(١٢)</sup> ، ليخرج مثل ماسبق إيرادها في التعريف قبله .

ومنها : "أنها ماأفيد بها ماوضعت له ، في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب  
به"<sup>(١٣)</sup> .

ومنها : "أنها كل لفظ بقي على موضوعه"<sup>(١٤)</sup> .

ومنها : "أنها كل اسم أفاد معنى على ماوضع له"<sup>(١٥)</sup> .

هذه أهم التعريفات التي ذكرها الأصوليون لتعريف الحقيقة ، وكما ترى أنها  
مقاربة ، متحدة في أصل المعنى والمراد ، وإن اختلفت في الألفاظ<sup>(١٦)</sup> .

#### المطلب الخامس : تعريف المجاز في الاصطلاح

كما تعددت عبارات الأصوليين في المراد بالحقيقة ، فقد تعددت كذلك عباراتهم  
في تعريف المجاز ، وإليك أهمها :

أن المجاز : "ماكان بضد معنى الحقيقة" .



ومنها : "أنه اللفظ المستعمل في غير ماوضع له" (١٧) .  
ومن الأصوليين من زاد على هذا الحد قيذا ، وهو قولهم "في غير ماوضع له أولا"،  
ومنهم من زاد "على وجه يصح" وهو تعريف صاحب الروضة (١٨) ، وبعضهم زاد "في غير  
ماوضع له ، لعلاقة مع قرينة" (١٩) .

ومنهم من عبر بقوله : "قول مستعمل بوضع ثان لعلاقة" .  
وعرفه بعضهم بأنه : "كل اسم أفاد معنى على غير ماوضع له" (٢٠) .  
وذكروا في تعريفه "أنه كل اسم غير ماوقع عليه الاصطلاح على ماوضع له حين  
التخاطب" (٢١) .

ومن خلال عرض هذه التعريفات يترجح لدي أن تعريف صاحب الروضة  
أرجحها لأنه جامع مانع وهذا واضح لمن تأمله بخلاف غيره فلم يسلم من المناقشات (٢٢) .  
وهذا الترجيح مبني على القول بصحة التقسيم . والله أعلم .

المطلب السادس : أقسام الحقيقة وأمثلةها

قسم العلماء الحقيقة إلى ثلاثة أقسام هي :

(١) الحقيقة اللغوية (الوضعية) .

(٢) الحقيقة العرفية .

(٣) الحقيقة الشرعية .

فاللغوية (الوضعية) : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في اللغة ، كالأسد  
المستعمل في الحيوان الشجاع المعروف .

والعرفية : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي وهي  
ضريان : عرفية عامة وعرفية خاصة .

فمن الأول : أن يكون الاسم قد وضع لمعنى عام ، ثم يختص بعرف استعمال  
أهل اللغة ببعض مسمياته ، كاختصاص لفظ الدابة بذوات الأربع عرفا ، وإن كان في أصل  
اللغة لكل مادب .

ومنه : أن يكون الاسم في أصل اللغة بمعنى ، ثم يشتهر في عرف استعمالهم بالمجاز الخارج عن الموضوع اللغوي ، بحيث إنه لا يفهم من اللفظ عند إطلاقه غيره ، كاسم الغائط فإنه وإن كان في أصل اللغة للموضع المظمن من الأرض ، غير أنه اشتهر في عرفهم بالخارج المستقذر من الإنسان . حتى إنه لا يفهم من ذلك اللفظ عن إطلاقه غيره .

ومن العرفية الخاصة ما تعارف عليه أهل كل فن كالحمد والرسم عند المناطق ، والرفع والنصب عند النحاة ، والكسر والقلب عند الأصوليين ونحو ذلك .

والحقيقة الشرعية : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في أصل الشرع ، كاسم الصلاة ، والزكاة ، والحج ، ونحوها<sup>(٢٣)</sup> .

#### المطلب السابع : أقسام المجاز ، وأمثله

قسم العلماء المجاز إلى أقسام متعددة ، أهمها أربعة هي :

(١) مجاز الأفراد .

(٢) مجاز التركيب .

(٣) المجاز العقلي .

(٤) مجاز النقص والزيادة .

فمجاز الأفراد : هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ، لعلاقة مع قرينة صارفة عن قصد المعنى الأصلي ، كإطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع .

والتركيب : أن يستعمل كلام مفيد في معنى كلام آخر ، لعلاقة بينهما دون نظر إلى المفردات ، ومن ذلك جميع الأمثال السائرة ، المعروفة عند العرب .

والمجاز العقلي : هو ما كان التجوز فيه في الإسناد خاصة ، لافي لفظ المسند إليه ولا المسند ، كقولك "أنبت الربيع البقل" ، فالربيع وإنبات البقل كلاهما مستعمل في حقيقته ، والتجوز : إما هو في إسناد الإنبات إلى الربيع ، وهو لله جل وعلا .

وأما مجاز النقص والزيادة : فمداره على وجود زيادة ، أو نقص يغيران الإعراب ، ويمثلون للنقص بقوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٢٤)</sup> ، والمراد أهل القرية .

ويعتدلون للزيادة بقوله تعالى : ﴿كَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢٥)</sup> ويقولون إن الكاف زائدة والمراد ليس مثله شيء<sup>(٢٦)</sup> .

وهناك أقسام أخرى كمجاز التقديم والتأخير، وغيره، وليس هذا محل بسطه<sup>(٢٧)</sup>. وينبغي أن يعلم أن أقسام المجاز هذه إنما هي عند الذين يرون المجاز في العربية، وفي القرآن، أما الذين لا يرونه فلا يعتبرون ذلك كله، وسيأتي لهذا الأمر تفصيل في صلب البحث عند ذكر الخلاف في المسألة. وقد أتيت بهذه التقسيمات لعلاقتها الوطيدة بالبحث. والله أعلم.

#### المطلب الثامن : تاريخ نشوء القول بالمجاز

المستقرئ للجانب التاريخي لظهور المجاز يجد أن العرب لم يعرف عنهم تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ولم يذكر عنهم التعبير بلفظ المجاز الذي هو قسيم الحقيقة عند أهل الأصول، وإنما هذا اصطلاح حدث بعد القرون المفضلة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : "فهذا التقسيم اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم ... بل ولا تكلم به أئمة اللغة ... ولا من سلف الأمة وعلمائها وإنما هو اصطلاح حادث ... فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة وظهرت أوائله في المائة الثالثة وما علمته موجودا في المائة الثانية"<sup>(٢٨)</sup>.

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله بعد رده تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز : "وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص"<sup>(٢٩)</sup>.

#### المبحث الأول : أقوال العلماء في المجاز

اختلف العلماء في المجاز بين مجيز ومانع ومفصل، ولقد تتبع أقوالهم فيه فتحصل لي خمسة مذاهب<sup>(٣٠)</sup> هي :

الأول : الجواز والوقوع مطلقا، وإليه ذهب الجمهور<sup>(٣١)</sup>.

الثاني : المنع مطلقا ، وإليه ذهب بعض العلماء والمحققين منهم أبو إسحاق الاسفراييني<sup>(٣٢)</sup> من الشافعية ، وأبو علي الفارسي<sup>(٣٣)</sup> من أهل اللغة . وهو قول المحققين من العلماء<sup>(٣٤)</sup> .

القول الثالث : المنع في القرآن وحده ، وهو قول بعض العلماء منهم داود بن علي<sup>(٣٥)</sup> ، ومن الشافعية ابن القاص<sup>(٣٦)</sup> ، ومن المالكية ابن خوزير منداد<sup>(٣٧)</sup> . ومن الحنابلة جمع منهم : أبو الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي<sup>(٣٨)</sup> ، وأبو عبد الله بن حامد<sup>(٣٩)</sup> ، وغيرهم<sup>(٤٠)</sup> .

القول الرابع : المنع في القرآن والسنة دون غيرهما<sup>(٤١)</sup> . وهو قول ابن داود الظاهري<sup>(٤٢)</sup> .

القول الخامس : التفصيل بين ما فيه حكم شرعي وغيره ، فما فيه حكم شرعي لا مجاز فيه وما لا فلا<sup>(٤٣)</sup> .

وإلى هذا التفصيل ذهب ابن حزم الظاهري<sup>(٤٤)</sup> .

### المبحث الثاني : الأدلة والمناقشات والراجح ووجه ترجيحه

أولا : أدلة الجمهور القائلين بجواز المجاز ووقوعه :

استدلوا بأدلة كثيرة على ذلك ، أهمها :

١ - أن الاسم في لغة العرب منقسم إلى الحقيقة والمجاز ، وهذا التقسيم معتبر عند علماء العربية ، ومشتهر في استعمالات العرب ، والقرآن هو أصل اللغة ، ومعينها ، فمحال أن يأتي بخلاف ما عليه أهل اللسان العربي ، من تقسيم الاسم إلى حقيقة ومجاز .

٢ - أن الأمثلة على وقوع المجاز في القرآن وغيره كثيرة جدا ، وهي أشهر من أن تنكر كقوله تعالى : ﴿وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾<sup>(٤٥)</sup> ، ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾<sup>(٤٦)</sup> ، ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ﴾<sup>(٤٧)</sup> ، وغيرها .

ووجه الاستدلال من هذه الآيات أنها استعملت في غير ما وضعت له أولا في أصل الوضع . فقوله "جناح الذل" الجناح حقيقة للطائر من الأجسام ، والمعاني والجمادات لا توصف به ، فإثباته للذل مجاز قطعاً .

والسؤال لأهل القرية ، وليس لها ، فهو مجاز بالحذف .

والجدار لإرادة له ، إذ الإرادة حقيقة ، من خصائص الإنسان أو الحيوان ، وإنما هو كناية عن مقارنته الانقضاء ، لأن من أراد شيئاً قاربه فكانت المقاربة من لوازم الإرادة ، فتجوز بها عنها<sup>(٤٨)</sup> .

ثانياً : أدلة الممانعين من وجود الجزاز ، ومناقشتهم للمجيزين :

سأورد هنا أدلة الممانعين للمجاز سواء في اللغة أم في القرآن وحده أم في القرآن

والسنة لتقاربها ، وتلافياً للتكرار وفي ثناياها مناقشة المخالف ومنها :

(أ) أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز لم يقع إلا في كلام التأخرين ، فهو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة المفضلة ، ولم يتكلم في ذلك أحد من الصحابة والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم من أئمة المذاهب ، وغيرهم ، بل ولا تكلم فيه أئمة اللغة والنحو المعترفون .

(ب) أن علماء السلف الذين ألفوا في ضروب العلم المختلفة ، كالفقه ،

والأصول ، والتفسير ، والحديث ، لم يوجد فيما كتبوه هذا التقسيم .

وهذا الإمام الشافعي أول من ألف في أصول الفقه لم يتكلم بتقسيم الألفاظ إلى

حقيقة ومجاز .

(ج) أن الذين أطلقوا كلمة الجزاز من علماء السلف لم يعنوا بها ما هو قسم

الحقيقة ، فأول من عرف أنه تكلم بلفظ الجزاز أبو عبيدة معمر ابن المثنى<sup>(٤٩)</sup> في كتابه "مجاز القرآن" ، ولكنه لم يعن بالجزاز ما يقابل الحقيقة وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية .

وقال الإمام أحمد في كتابه "الرد على الجهمية" في قوله تعالى "إننا" و"نحن" ونحو

ذلك في القرآن ، هذا من مجاز اللغة ، ومراده رحمه الله بذلك أن هذا مما يجوز استعماله في اللغة ، ولم يرد أنه مستعمل في غير ما وضع له<sup>(٥٠)</sup> .

(د) أن الذين قالوا بالتقسيم مطالبون بالدليل لكون الألفاظ العربية وضعت أولاً

لمعان ، ثم بعد ذلك استعملت فيها ، ثم تجوز بها عن ما وضعت له ولن يستطيعوا ذلك ،

لأنه ليس بإمكان أحد أن ينقل عن العرب أنه اجتمع جماعة ، فوضعوا جميع الأسماء الموجودة

في اللغة ، ثم استعملوها بعد الوضع ، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال العرب هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني ، وأي دعوى خلاف ذلك فليست صحيحة لعدم نقلها إلينا<sup>(٥١)</sup> .

(هـ) أن التقسيم ذاته غير صحيح من وجوه :

(١) أن دعوى المجاز تستلزم وضعاً قبل الاستعمال ، وهذا غير معلوم .  
(٢) أنه يستلزم تعطيل الألفاظ عن دلالتها على المعاني ، وذلك ممتنع لأن الدليل يستلزم مدلوله من غير عكس .

(٣) أن التقسيم لا يدل على وجود المجاز ، بل ولا على إمكانه ، ولا يدل على ثبوت كل واحد من الأقسام في الخارج ، ولا على إمكانها ، فإن التقسيم يتضمن حصر المقسوم في تلك الأقسام وهي أعم من أن تكون موجودة أو معدومة ، ممكنة أو ممتنعة .

(٤) أن هذا التقسيم يتضمن التفريق بين المتماثلين ، فإن اللفظ إذا أفهم هذا المعنى تارة ، وهذا تارة ، فدعوى المدعي أنه موضوع لأحدهما دون الآخر تحكم محض .  
(٥) أنه يلزم منه الدور ، فإن معرفة كون اللفظ مجازاً متوقف على معرفة الوضع الثاني ، ومستفاد منه ، فلو استفيد معرفة الوضع من كونه مجازاً لزم الدور الممتنع ، فمن أين علم أن هذا وضع ثان للفظ؟ ومن أين علم أن وضع اللفظ لأحد معنيين سابق على وضعه للآخر؟

(٦) أن هذا التقسيم يتضمن إثبات الشيء ونفيه ، فإن وضع اللفظ للمعنى هو تخصيص به ، بحيث إذا استعمل فهم منه ذلك المعنى فقط ، ففهم المعنى المجازي مع نفي الوضع ، جمع بين التقيضين ، وهو يتضمن أن يكون اللفظ موضوعاً غير موضوع .

(٧) أن المجاز هو ما يصح أن يقال لقائله إنه فيه كاذب لأنه يخبر بالشيء على خلاف حقيقته فيصح أن يقال لمن قال رأيت أسداً يرمي إنك كاذب حيث لم ير أسداً وإنما رأى رجلاً شجاعاً . وهذا ظاهر في ضعف تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز .

(٨) أن هذا التقسيم لا ينضبط بضابط صحيح ، ولهذا فإن عامة ما يسميه بعضهم مجازاً ، يسميه غيرهم حقيقة ، وكل يدعي أن اللفظ مستعمل في موضوعه وهذا يدل على بطلان هذا التقسيم ، وتجرده من الحقيقة .

وإذا بطل التقسيم بطل تقسيم التقسيم حيث قسموا كل قسم إلى أقسام وهذا ينقصه الدليل الصحيح ، والنقل السليم<sup>(٥٢)</sup> .

(و) أن التعريفات التي عرفوا بها كلا من الحقيقة والجاز لم تخل من مناقشة ، وذلك أنهم عرفوا الحقيقة "باللفظ المستعمل في موضوعه" ، والجاز "ماستعمل في غير موضوعه" ، وهذا يحتاج إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال ، وهو متعذر .

ومنهم من زاد "في الاصطلاح الذي به التخاطب" ، فيقال من أين يعلم أن هذه الألفاظ التي كانت تتخاطب بها العرب ، عند نزول القرآن وقبله لم تستعمل قبل ذلك في معنى شئ آخر؟ وإذا لم يعلم هذا النفي لا يعلم أنها حقيقة ، ويلزم منه أنه لا يقطع بشئ من الألفاظ أنه حقيقة ، ولا قائل بهذا<sup>(٥٣)</sup> .

(ز) أن الفروق التي يفرق بها بين الحقيقة والجاز ليست صحيحة ، كقولهم : إن الجاز يصح نفيه ، والحقيقة ليست كذلك ، وإن الجاز ما يتبادر غيره إلى الذهن ، والحقيقة ما يتبادر إلى الذهن ، وإن الحقيقة ما يفيد المعنى مجردا عن القرائن ، والجاز ما لا يفيد ذلك المعنى إلا مع القرينة<sup>(٥٤)</sup> .

فهذه الفروق لم تخل من مناقشات طويلة ، ومستلزمات غير سديدة ، ثم مضابط القرائن ، والعلايق التي تذكر؟ كل ذلك وغيره مما ليس له برهان ساطع ، وضابط واضح يدل على عدم صحة هذه الفروق وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم<sup>(٥٥)</sup> .

(ح) أن هذا التقسيم كثيرا ما استعملته الفرق الضالة ، المخالفة لأهل السنة وجعلته تكأة لها في تأويل النصوص ، ورد الأحاديث الصحيحة ، ولم ينقل عن السلف استعماله<sup>(٥٦)</sup> .

(ط) أن هذا الأمر يستلزم لوازم غير صحيحة ، ويؤثر عليه أمور غير سديدة ، وما استلزم ذلك فهو مثله ، فما أولت الآيات وردت الأحاديث ، إلا بدعوى الجاز ، وما عطلت الصفات العلى لله جل وعلا وحرفت إلا بدعوى الجاز ، فقطع هذا الباب ، وسده أسلم للشرعية ، وأقوم للملة .

ومن أشنع اللوازم على قول من فرق بين الحقيقة والجاز ، بأن الحقيقة مالا يصح نفيها ، والجاز ما يصح نفيه ، وهذا باطل قطعاً . وبهذا الباطل توصل القائلون بالتعطيل إلى نفي صفات الكمال والجلال الثابتة لله تعالى في الكتاب والسنة بدعوى أنها مجاز ، كقولهم في استوى استولى وبتأويلهم اليد بالقدره والنعمة ، والنجى بمنجى الأمر ، وقس على هذا<sup>(٥٧)</sup> .

ثالثاً : أدلة المانع منه في القرآن ومناقشتهم للمخالفين :

من ذلك إضافة إلى ماسبق : أننا لو أثبتنا الجاز في القرآن لصح أن نطلق على الله سبحانه اسم متجاوز ومستعير وهذا لا يصح لأن أسماء الله توقيفية .

كما أن دعواهم في القرآن بضرب الأمثلة المعروفة غير صحيحة ، فالآيات والأمثلة التي ذكروها لا مجاز فيها ، وإنما هي أساليب استعملتها العرب ، ومعان حقيقية جاءت بها اللغة ، فمثلاً قوله تعالى ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٥٨)</sup> فيه حذف مضاف ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، أسلوب من أساليب العربية معروف<sup>(٥٩)</sup> . لأنه مما يعلم وحذف ما علم جائز كما قرره علماء العربية .

وأيضاً : فإن العرب استعملت لفظ القرية ونحوه من الألفاظ التي فيها الحال والخل ، وهما داخلان في الاسم ، كالمدينة ، والنهر ، والميزاب وغيرها ، وأطلقت هذه الألفاظ تارة على الخل ، وهو المكان ، وتارة على الحال وهو السكان ، وهذا أسلوب مشهور من أساليب العربية .

فيقولون : حفر النهر ، يريدون الخل ، وجرى النهر ، وهو الماء ووضع الميزاب وهو إخل ، وجرى الميزاب ، وهو الماء ، ونحو ذلك<sup>(٦٠)</sup> .

ونظيره هذا المثال ، ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ فقد جاء استعمال العرب لها تارة للمكان ، وتارة للسكان ، وقد جاء القرآن بذلك كله . قال تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْأًا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾<sup>(٦١)</sup> . وقال في آية أخرى : ﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾<sup>(٦٢)</sup> ، فالمراد بالقرية هنا السكان ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾<sup>(٦٣)</sup> ، والمراد السكان .



وقد أطلق لفظ القرية ، وأريد به المكان ، قال تعالى : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾<sup>(٦٤)</sup> الآية .

فالحاصل أن العرب تطلق هذا اللفظ ، وتريد به تارة المكان ، وتارة السكان ، والسياق هو الذي يحدد ذلك ، وليس هذا اللفظ مجازا ، وإنما أسلوب من أساليب العربية المعروفة<sup>(٦٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾<sup>(٦٦)</sup> ليس المراد به أن للذل جناحا ، بل المراد بالآية الكريمة - كما يدل عليه كلام جمع من المفسرين - أنها من إضافة الموصوف إلى صفته ، فيكون المعنى "واخفض لهما جناحك الذليل لهما من الرحمة" ، وقد ورد ما يدل على ذلك في كلام العرب كقولهم "حاتم الجود" أي الموصوف بالجود .

ووصف الجناح بالذل ، مع أنه صفة الإنسان ، لأن البطش يظهر برفع الجناح ، والتواضع واللين يظهر بخفضه ، فخفضه كناية عن لين الجانب ، وإضافة صفة الإنسان لبعض أجزائه أسلوب من أساليب العربية كما في هذا المثال .

وكما في قوله تعالى : ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾<sup>(٦٧)</sup> ، والمراد : صاحب الناصية<sup>(٦٨)</sup> ، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : ﴿جدارا يريد أن ينقض﴾ فلامجاز فيه من وجهين : أحدهما : أن المراد بالإرادة هنا إرادة حقيقية ، لأن للجملات إرادة حقيقية ، لنعلمها ، وإنما يعلمها الله عز وجل ، وما يؤيد ذلك سلام الحجر على الرسول ﷺ<sup>(٦٩)</sup> ، وحين الجذع الذي كان يخطب عليه لما تحول عنه إلى المنبر<sup>(٧٠)</sup> ، وهذا كله ناشئ عن إرادة يعلمها الله تعالى وإن لم نعلمها ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾<sup>(٧١)</sup> . وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة .

الثاني : أن الإرادة تطلق على معان عدة ، منها : المعنى اللغوي المعروف ، ومنها : مقارنة الشيء ، والميل إليه ، فيكون معنى إرادة الجدار ميله إلى السقوط ، وقربه منه ، وهذا أسلوب عربي معروف ، وبه ينتفي ادعاء الجزاز في الآية<sup>(٧٢)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ﴾<sup>(٧٣)</sup> فلامجاز فيه كذلك ، بل هو من إطلاق اسم المحل على الحال فيه ، وعكسه ، وهذا أسلوب من أساليب العربية المشهورة ، وكلاهما حقيقة في محله<sup>(٧٤)</sup> . كما سبق نظيره في القرية ، والنهر ، ونحوها .  
فحاصل الجواب على هذه الأمثلة التي ادعي فيها المجاز أن يقال : إن ذلك أسلوب من أساليب العرب على حقيقته .

وقد استدل المانعون لوجود المجاز في اللغة والقرآن ، بأدلة كثيرة ، وناقشوا أدلة الجيزين بمناقشات طويلة وبينوا مايلزم على القول بالمجاز من لوازم كثيرة .  
وقد كان من رواد هذا القول ، والمتصدين لمخالفيه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فقد تكلم عنه في مواضع متعددة ، وشنع على القائلين به ، ودحض حججهم<sup>(٧٥)</sup> .  
وتبعه في ذلك تلميذه العلامة ابن القيم رحمه الله ، فقد تصدى لرد هذا القول ، ووصفه بالطاغوت ، وناقشه من حمسين وجها ، بل أكثر<sup>(٧٦)</sup> .

وسار على ذلك عدد من المتقدمين<sup>(٧٧)</sup> ، وجع من المتأخرين<sup>(٧٨)</sup> .  
وما ينبغي ذكره في هذا المقام ، أن السلف كما قدمت<sup>(٧٩)</sup> ، لم يعرفوا هذا المجاز بهذا المعنى الاصطلاحي المتأخر ، ولذا فلايرد عليه عدم نقل إنكار المجاز عنهم .  
وبعد القرون المفضلة ، ظهر هذا التقسيم ، وأنكره عدد من العلماء ومنعوا وقوعه ، إما مطلقا أمثال الأستاذ أبي إسحق الإسفرائيني ، وهو من كبار الشافعية ، وأبي علي الفارسي ، وهو من كبار أهل اللغة .

وإما منعوا وقوعه في القرآن خاصة كالظاهرية ، وعلى رأسهم داود بن علي ، ومن الحنابلة أبو عبد الله بن حامد وغيرهم كما سبق ذكرهم<sup>(٨٠)</sup> .

ويؤدي الاستدلال بالمنع في القرآن خاصة إلى المنع في اللغة ، والله أعلم<sup>(٨١)</sup> .  
رابعا : وما سبق من الأدلة والمناقشات على منع المجاز في القرآن يدخل فيها المنع في السنة لعموم كونها وحيا من الله تبارك وتعالى .

خامسا : مناقشة الجمهور لأدلة نفاة المجاز .

وقد ناقش الجمهور حجج المنكرين وأجابوا عن أدلتهم فمن ذلك :

أن القول بأن العرب لم تقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز فإن أردتم أنهم لم يضعوا هذا الاصطلاح فمسلم وإن أردتم أنه لا يوجد في كلامهم مجاز فغير مسلم بدليل ما ذكرناه من الأمثلة .

وأما قولكم إن هذا الاصطلاح حادث لم يعرف إلا بعد القرون المفضلة فغير صحيح بل قد تكلم به عدد من الأئمة منهم معمر بن المثنى مما يدل على أنه استعمال قديم وقد يطلعون عليه لفظ الاتساع .

وأما القول بأن المجاز يخل بالفهم فنحن اشترطنا لصحة القول بالمجاز وجود القرينة التي تمنع الإخلال بالفهم وتبين مراد المتكلم من لفظه.

وأما قولكم إن المجاز كذب وأنه يصح نفيه فغير مسلم لأنه وإن جاز نفيه فليس كذبا لأن النفي هو إرادة المعنى الحقيقي وليس المجازي بدليل القرينة الموضحة للمراد .

وأما دعوى أن المجاز يلزم عليه وصف الله سبحانه بأنه متجاوز ومستعير فغير مسلم لأن الصفات توقيفية .

تلك أهم المناقشات التي أوردتها الجمهور على القائلين بنفي المجاز وإنكاره<sup>(٨٢)</sup> .

سادسا : أما التفصيل بين ما فيه حكم شرعي وما ليس فيه فيمنع في الأحكام الشرعية لما يترتب عليه من لوازم غير صحيحة ، فالأحكام الشرعية مبنية على القرآن والسنة بلفظ العرب ولغتهم ، فالأيمان والنذور والمعاملات والنكاح والطلاق ونحوها لا مجاز فيها ، أما ما ليس فيه حكم شرعي فالأمر فيه واسع بحمد الله . والله أعلم<sup>(٨٣)</sup> .

سابعا : الراجح ووجه ترجيحه

مما سبق من عرض المذاهب ، والأدلة والمناقشات ، أرى صعوبة الترجيح في هذه المسألة وإن كنت أميل إلى التفصيل على حسب الضوابط الشرعية وأهمها :

- (١) ألا يكون في القرآن والسنة .
- (٢) ألا يكون في الاعتقاد لاسيما صفات الله سبحانه .
- (٣) ألا يكون طريقا إلى تأويل النصوص وردّها والتنصل من الأحكام الشرعية .

والذي يظهر لي إذا - دون تعصب ولا تقليد - رجحان القول بعدم المجاز ، لاسيما في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ ، لقوة أدلة المانعين ، وضعف أدلة المجيزين مما ورد عليها من المناقشات القوية ، التي أوهنتها .

ولما يلزم على القول بالجواز المطلق من لوازم غير سديدة ، كتعطيل صفات الكمال لله جل وعلا بحجة المجاز ، وتأويل النصوص على حسب الأهواء بهذه الحجة ، ولعدم الضوابط السليمة التي يعرف بها ما قسموه ، مما يوهن القول به ، ولما يترتب على التفريق بين ما قسموه ، من جواز نفي بعض كلمات القرآن والسنة ، لأن المجاز يجوز نفيه وهذا باطل قطعاً .

ونحو ذلك مما تقدم عند أدلة المانعين ، ومناقشتهم للمجيزين فيصار إلى القول بأن ماسموه بالمجاز يسمى أسلوباً من أساليب العرب المشهورة ، التي درجت عليها وعرفت عنها ، فالخاصل أن الراجح هو التفصيل والقول بجواز المجاز بالضوابط الشرعية ، فما يتعلق بالاعتقاد والصفات وكلام الله فلا مجاز فيه بل كله حقيقة ، أما المجاز فيما دون ذلك فأمره يسير بحمد الله .

### المبحث الثالث : هل للخلاف في المجاز ثمرة؟

بعد عرض الخلاف في المسألة ظهر لي أن الخلاف بين المانعين والمجيزين خلاف حقيقي ليس لفظياً وإن لم يترتب عليه كبير فائدة في الفروع - بشرط ألا يتخذ القول بالمجاز ذريعة لتعطيل شيء مما جاء به الشرع .

فالأمثلة السابقة المضروبة لهذه المسألة ، يطلق عليها المجيزون مجازاً ويطلق عليها المانعون أساليب عربية ، تكلمت بها العرب ، وهي حقيقة في معناها ، لا تجوز فيها . وهذا فقد أنكر المانعون كون الخلاف لفظياً<sup>(٨٤)</sup> ، لأنهم لم يسلموا - أصلاً - بصحة التقسيم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : "وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع ، محدث لم ينطق به السلف ، واختلف فيه على قولين وليس النزاع فيه لفظياً ، بل يقال : نفس هذا التقسيم باطل ، لا يتميز هذا عن هذا ..."<sup>(٨٥)</sup> .

ومن أثبت صحة التقسيم نفى أن يكون هناك ثمة عملية لهذا الخلاف وإنما ينحصر الخلاف في العبارة ، والتسمية .

قال ابن قدامة<sup>(٨٦)</sup> رحمه الله - بعد إثباته المجاز وتمثيله له - : "ومن منع فقد كابر ، ومن سلم وقال لأسميه مجازاً، فهو نزاع في عبارة ، لافائدة في المشاحة فيه، والله أعلم"<sup>(٨٧)</sup>.

قال الشارح<sup>(٨٨)</sup> معلقاً على كلام ابن قدامة هذا بعد أن ذكر الممانعين:

"ولما كان هؤلاء من العلم بمكان معروف ، تردد المصنف في الأمر فجعل ذلك إما مكابرة ، وإما نزاعاً في عبارة ، وأقول : لامكابرة ، وإنما الصواب الثاني - وشرح القول في ذلك - ثم قال : "وحاصل الأمر تعذر معرفة تقدم وضع على وضع ، فلامجاز بالمعنى الذي قالوه ، بل الكل موضوع ، فرجع إلى أنه نزاع في العبارة"<sup>(٨٩)</sup>.

#### المبحث الرابع : أثر القول بالمجاز على النصوص الشرعية وتعقيب على أشهر الأمثلة

##### التي ذكرها بعض الأصوليين للمجاز

لقد كان للقول بالمجاز على إطلاقه أثر عظيم وخطير على الموقف الصحيح الذي يجب اتخاذه حيال النصوص الشرعية حيث يجب إثباتها على حقيقتها دون تحريف لها عن معانيها الحقيقية لاسيما فيما يتعلق بالأسماء والصفات .

وقد سبق أن أوردت في حجج منكري المجاز ومناقشتهم للمثبتين له شيئاً من ذلك بما يغني عن الإعادة<sup>(٩٠)</sup>.

وقد ذكر الأصوليون عدداً من الأمثلة من القرآن على إثبات المجاز وحيث إن كثيراً منها يتعلق بصفات الباري جل وعلا ، فإن ادعاء المجاز فيها يقتضي نفى حقيقتها ، وتعطيل دلالتها على إثبات صفات الكمال لله عز وجل ، التي أثبتتها لنفسه في كتابه ، وأثبتها له رسوله ﷺ ، وسار عليها سلف هذه الأمة ، وقد عرف عن بعضهم سلوكه مذهب الأشاعرة في العقيدة ، لذا فقد وقعوا في تأويل بعض النصوص عن حقيقتها ، بدعوى المجاز ، ولاسيما في آيات الصفات وتلك عقيدة المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة في إثباتهم الصفات لله ، كما جاءت ، وإقرارها كما وردت ، بدون تأويل ، ولاتعطيل ، ولانفي لحقيقتها ، ولاادعاء كونها مجازاً .

واليك بعض الأمثلة التي ذكروها عفا الله عنهم تعد شواهد من كلامهم تبين خطورة القول بالجاز في هذا المجال .

المثال الأول : قوله تعالى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٩١)</sup> .

وهذا المثال ذكره بعض الأصوليين لإثبات الجاز في القرآن<sup>(٩٢)</sup> ، فعلى هذا المذهب أن في الآية مجازا يكون المعنى : أن الله منور السموات والأرض بالنور المخلوق أو هادي أهلها .

والحق عند أهل السنة أن الآية على حقيقتها ، لا مجاز فيها ، وأن من أسمائه تعالى النور ، وهو اسم تلقته الأمة بالقبول ، وأثبت في الأسماء الحسنى ولم ينكره أحد من السلف ، ومحال أن يسمي الله نفسه نورا ، وليس له نور ولا صفة النور ثابتة له ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بإثباتها على حقيقتها<sup>(٩٣)</sup> .

المثال الثاني : قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ...﴾<sup>(٩٤)</sup> الآية .

هذا المثال ذكره بعضهم لإثبات الجاز في القرآن ، مع اختلافهم في معنى إيذاء الله تعالى .

فيرى بعضهم أن معنى إيذاء الله : إيذاء رسوله<sup>(٩٥)</sup> .

ويرى آخرون أن معنى إيذاء الله : إيذاء أوليائه<sup>(٩٦)</sup> .

والذي اضطرهم إلى هذا التأويل الواضح ادعاؤهم الجاز فيها .

والحق : أن كلا التفسيرين ليس صحيحا ، بل تحمل الآية على حقيقتها وتجرى على ظاهرها ، ويكون المعنى الصحيح لإيذاء الله : الكفر به ، ومخالفة أوامره ، وارتكاب زواجره ، واتخاذ الأنداد والشركاء له ، وتكذيب رسله عليهم الصلاة والسلام<sup>(٩٧)</sup> ، ويسدل على ذلك المعنى حديث "ليس أحد أصبر على أذى سمعه من الله ، إنهم يدعون له ولدا ، ويجعلون له أندادا ، وهو مع ذلك يعافيهم ويرزقهم"<sup>(٩٨)</sup> .

وأما تفسير من أوله بأنه إيذاء رسوله فهو مردود ، بما ذكر ، ثم إن الله نص في الآية نفسها على إيذاء الرسول بعد ذكره إيذائه ، فقال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فيكون الكلام - على هذا القول - مكررا وهذا محال لمنافاته الأسلوب الصحيح ، والتعبير السليم ، الذي جرى عليه كتاب الله .

وأما تفسير من قال بأنهم يؤذون أولياءه فهو غير صحيح من جهتين:

الأولى : ما ذكر سابقا من المعنى الصحيح في الآية .

الثانية : أن الآية نفسها فيها ذكر للرسول ، وللمؤمنين والمؤمنات وهم أولياء الله ، فيكون في الكلام تكرار لا يليق بكتاب الله ، ولو قيل به لحصل الخطور ، وهو صرف الآية عن ظاهرها ، وتأويلها على غير حقيقتها ، والوقوع في التكرار الممنوع الذي يجعل المعطوف عليه بمعنى المعطوف فيكون معنى لفظ الجلالة "الله" بمعنى لفظ "الرسول" ومعنى لفظ "المؤمنين" ، وهذا غير مراد قطعا .

المثال الثالث والرابع : قوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(١٩٩)</sup> ، و﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾<sup>(٢٠٠)</sup> .

فهذان مثالان ذكرهما بعض الأصوليين لإثبات المجاز في القرآن<sup>(٢٠١)</sup> وليس الأمر كذلك ، فلامجاز في هذه الآيات ، وأمثالها ، بل هي على حقيقتها ، عند أهل السنة والجماعة ، لأن مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلما له ، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالجني عليه ، عقوبة له بمثل فعله ، كانت عدلا ، كما قال تعالى : ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾<sup>(٢٠٢)</sup> فكاد له كما كاد له إخوته لما قال له أبوه ﴿لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾<sup>(٢٠٣)</sup> .

ومعنى استهزاء الله ومكره : إيقاع استهزائهم ، ورد خداعهم ومكرهم عليهم ، وقيل : استدراجه لهم ، وقيل : إنه يظهر لهم في الدنيا خلاف ما يبطن في الآخرة ، وقيل : هو تجهيلهم ، وتخطئتهم فيما فعلوه<sup>(٢٠٤)</sup> .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكره هذه الأمثلة والمعاني : "وهذا كله حق ، وهو استهزاء بهم حقيقة"<sup>(٢٠٥)</sup> .

ومن الأمثلة التي ذكرها بعضهم : قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾<sup>(٢٠٦)</sup> ، وقوله : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾<sup>(٢٠٧)</sup> ، وقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢٠٨)</sup> .

وادعى أن هذه الآيات ليست على حقيقتها ، وإنما هي مجاز ، والراجع خلاف قوله ، فإنها معان حقيقية لا مجاز فيها البتة ، ومعانيها مبسوبة في مظانها المعروفة<sup>(١٠٩)</sup> .  
والأمثلة التي ذكرها القائلون بالمجاز ليس فيها مجاز على القول الراجع وإنما هي أساليب بلاغية ، تكلم بها العرب وأرادوا بها الحقيقة .  
وأما آيات الصفات فهي حق ، ترمز على ظاهرها ، وتجري على حقيقتها ، نوردها كما جاءت ، ونثبتها كما وردت ، ولانقع فيه تأويلاً أو تعطيلاً بدعوى المجاز ، فهذا خلاف منهج السلف أهل السنة والجماعة والله تعالى أعلم .

• • •

### الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية مع المجاز اثباتاً ونفياً وتفصيلاً ، وذكر الأدلة والمناقشات يحسن أن أورد بعض النتائج التي توصلت إليها باختصار وهي على النحو الآتي :

(١) أهمية هذه المسألة ومكانتها العلمية والعملية .  
(٢) أن للألفاظ تقسيمات شتى ، منها على قول المتأخرين تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز .  
(٣) أن هذا التقسيم محل خلاف بين العلماء ، لأن السلف المتقدمين لم يقولوا به .  
(٤) أن هذا التقسيم متأخر ولذا وقع فيه الخلاف .  
(٥) أن حاصل المذاهب في المسألة خمسة : الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً والتفصيل على خلاف فيه .  
(٦) أن لكل أدلة وعليه مناقشات .  
(٧) أن الراجع هو القول بالتفصيل على حسب الضوابط الشرعية .  
(٨) أنه فيما يتعلق بالاعتقاد وصفات الباري جل وعلا وكلامه سبحانه وكلام رسوله ﷺ وماله ارتباط بالأحكام الشرعية فالقول بمنع المجاز فيها هو المتعين لما يلزم على القول به من لوازم فاسدة .



(٩) أن ماليس له علاقة بما سبق بل مجرد ألفاظ وأساليب واصطلاحات فحسب فالأمر فيه واسع بمحمد الله فمجال اللغة رحب وميدانها فسيح ولامشاحة في الاصطلاح .

(١٠) أن الخلاف له ثمرة حقيقية فيما يتعلق بالعقيدة والقرآن والأحكام أما غيرها فاصطلاح لامشاحة فيه .

(١١) التنبيه على عدد ما ذكره بعض الأصوليين في هذا الموضوع مما فيه تأويل لصفات الله سبحانه والقول فيها بغير قول السلف رحمهم الله .

(١٢) أرى أن هذا الموضوع له ارتباط بقضايا وأحوال زمننا المعاصر ، فلايزال كثير من المخالفين لنهج السلف في عدد من القضايا والمسائل يركزون فيها على هذه القضية وصارت عندهم سلما لرد النصوص وتأويلها والتنصل عن كثير من الأحكام الشرعية أو لي أعناقها وصرفها عن مرادها الحقيقي ، مما يؤكد على حملة الشريعة التصدي لهذه الحملات ضد عقيدتنا وأحكام شريعتنا وسد الذرائع الموصلة إلى كل ما يخالفها ، والله المستعان .

وهو المسؤول أن يرزقنا الاخلاص في القول والعمل وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه إنه خير مسئول وأكرم مأمول ، وماتوفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وهو حسبنا ونعم الوكيل . والحمد لله رب العالمين .  
وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

## الحواشي والتعليقات

(١) هذا صدر خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يستفتح بها خطبه ، وقد خرجها أهل السنن والحاكم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

انظر : ٢٣٨/٢ من سنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح ، ٤١٣/٣ من سنن الترمذي ، كتاب النكاح ، باب ماجاء في خطبة النكاح ، ١٠٥/٣ من سنن النسائي ، كتاب الجمعة ، باب كيف الخطبة؟ ، ٦٠٩/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، باب خطبة النكاح ، ١٨٢/٢ من المستدرک للحاكم ، باب النكاح ، وللشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني رسالة خاصة بها من طبع ونشر المكتب الإسلامي ، دمشق ، بيروت .

(٢) ومن أشهرها كتاب الدكتور عبد العظيم المطعني المسمى "المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع" ، وكتاب د. لطفي عبد البديع المسمى "فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث" وغيرها .

(٣) انظر في الألفاظ وشئ من أقسامها :

ص ٢٠ ومابعدا من شرح تنقيح الفصول للقراي ، ١٤/١ من الأحكام للآمدي ، ٢٦٤/١ من الخلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني ، ٢٩٦/١ ومابعدا من نهاية السؤل ، ١٠٧/١ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢٧٣ من التعريفات للجرجاني ، ص ٣٦٩، ٣٦٨ من أصول الفقه للأستاذ محمد مصطفى شلبي .

(٤) آية رقم ٦ من سورة غافر .

(٥) آية رقم ٣٣ من سورة يونس .

(٦) هو اللغوي المشهور أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي كان إماما في اللغة وفي علوم شتى ، وأعطى اللغة جل همه إلى أن أتقنها وصار فيها إماما وألف فيها المؤلفات المتعددة ، كما له اهتمام بالشعر وله أشعار كثيرة حسنة .

من أهم مؤلفاته "معجم مقاييس اللغة" ، و"المجمل" ، و"حلية الفقهاء" ، توفي سنة ٣٩٠ هـ بالري .  
انظر ترجمته في : ١١٨/١ من وفيات الأعيان لابن خلكان ، ١٣٢/٣ من شذرات الذهب لابن العماد .

(٧) ١٥/٢ من معجم مقاييس اللغة .

(٨) انظر في مجموع هذه المعاني : ١٥/٢ من معجم مقاييس اللغة ، ١٤٣/١ من المصباح المنير ، ١٤٦٠/٤ من الصحاح ، ٢٢١/٣ من القاموس المحيط .

- (٩) انظر : ١١٤/١ من المصباح ، ٨٧٠/٣ من الصحاح ، ١٧٠/٢ من القاموس .
- (١٠) ٤٩٤/١ من معجم مقاييس اللغة .
- وانظر في مجموع المعاني اللغوية لكلمة "الجاز" المراجع السابقة مجمعة .
- (١١) انظر : ٢٠٣/١ من فواتح الرحموت ، وانظر أيضا ١٢٧/١ من الإبهاج للسبكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز ، مكة .
- (١٢) انظر ٢٦/١ من الإحكام للآمدي .
- (١٣) انظر : ١٧/١ من المعتمد لأبي الحسين البصري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، سنة ١٤٠٣هـ .
- (١٤) انظر : ص ٩٤-٩٥ من التعريفات للجرجاني .
- (١٥) انظر : ٧٧/١ من التمهيد لأبي الخطاب .
- (١٦) وانظر أيضا : ٢٠٣/١ من فواتح الرحموت ، ص ٤٢ من شرح تنقيح الفصول للقرافي دار الفكر ، بيروت ، القاهرة ، ١٠٥/١ ، ٣٤١/١ من المستصفى ، ٣٠٠/١ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١٧٢/١ من العدة لأبي يعلى ، ص ٦٤ من الروضة ، ١٤٩/١ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢١ من إرشاد الفحول .
- (١٧) وغير صاحب المعتمد ب : "مأفد به غير ماوضع له" ١١/١ من المعتمد للبصري .
- (١٨) انظر : ص ٦٤ منها .
- (١٩) وهو حد صاحب جمع الجوامع . انظر : ٣٠٠/١ من حاشية البناني على الجمع وقريب منه حد شارح الكوكب المنير كما في ١٥٤/١ منه .
- (٢٠) وهو تعريف أبي الخطاب صاحب التمهيد كما في ٧٧/١ منه .
- (٢١) انظر في تعريف الجاز :
- ٢٠٣/١ من فواتح الرحموت ، ١١/١ من المعتمد للبصري ، ص ٤٤ من شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٠ من منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ، ١٠٥/١ ، ٣٤١/١ من المستصفى ، ٣٠٤/١-٣٠٥ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ص ١٧٩ من التمهيد للآمدي ، ٢٨/١ من الإحكام للآمدي ، ١٧٢-١٧٤ من العدة لأبي يعلى ، ٧٧/١ من التمهيد لأبي الخطاب ، ص ٦٤ من الروضة ، ١٥٤-١٥٥ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢١٤ من التعريفات ، ص ٢١ من إرشاد الفحول للشوكاني ، ص ٤٤٣ من أصول الفقه لشلبي .
- (٢٢) انظر شيئا منها في : ١١/١-١٤ من المعتمد ، ٢٩/١ من الإحكام للآمدي .
- (٢٣) انظر في أقسام الحقيقة وأمثلتها : ٢٠٣/١ من فواتح الرحموت ، ص ٤٢ من شرح تنقيح الفصول ، ١٤/١ من المعتمد لأبي الحسين البصري ، ٢٧-٢٨ من الإحكام للآمدي ، ٣٠١/١ من

- حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١٤٩/١-١٥٠ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢١ من إرشاد الفحول ، ص ٤٤٣ من أصول الفقه لشلبي .
- (٢٤) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .
- (٢٥) آية رقم ١١ من سورة الشورى .
- (٢٦) وسيتي مزيد إيضاح في ذلك في صلب البحث إن شاء الله .
- وانظر : ٢٧٤/٢-٢٧٨ من البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، ط/دار المعرفة للطباعة ، لبنان ، ١٤١٥/١ من جمع الجوامع ، لعبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ) مع حاشيته للشيخ حسن العطار ، ط/مصطفى محمد الحلبي ، مصر ، ١٦٩/١-١٧٥ من شرح الكوكب المنير ، ص ٦٢ من مذكرة الشنقيطي على الروضة .
- (٢٧) انظر في أقسام المجاز والأمثلة : ٢٠٣/١ من فواتح الرحموت ، ص ٤٤ من شرح تنقيح الفصول ، ١٤/١ من المعتمد ، ٣٤١/١ من المستصفى ، ٣٠٩-٣١٧ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١٧٢/١ من العدة ، ١٥٦/١-١٨٠ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢١٤-٢١٥ من التعريفات ، ص ٢٣-٢٤ من إرشاد الفحول .
- (٢٨) مجموع الفتاوى ٨٨/٧ ، ٨٩ ، ١٢/٢٧٧ .
- (٢٩) مختصر الصواعق المرسلة ٥/٢ .
- (٣٠) أوردتها كلها الزركشي في البحر المحيط ١٨٥/٢ .
- (٣١) انظر : ٢٤/١ من المعتمد ، ٤٧/١ من الإحكام للآمدي ، ٨٠/١ من التمهيد لأبي الخطاب ، ص ٥٦٤ من المسودة ، ١٩١/١ من شرح الكوكب ، ص ٢٢ من إرشاد الفحول .
- (٣٢) هو الأستاذ أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، الفقيه المتكلم الأصولي ، أقر له أهل نيسابور ، وكان يلقب بركن الدين ، له تصانيف نافعة ، منها الجامع ، والتعليقة في أصول الفقه ، توفي سنة ٤١٨ هـ .
- انظر ترجمته في : ٢٥٦/٤ من طبقات الشافعية ، ٢٤/٢ من البداية والنهاية ، ٢٠٩/٣ من شذرات الذهب .
- وقد طعن في النقل عن أبي إسحق الاسفراييني إمام الحرمين ظنا منه ولكن الأظهر ثبوته عنه ، وقد دأبت كتب الأصول على إثباته عنه ، وعن الفارسي في أكثرها .
- وانظر : ٢١/٢ من تيسير التحرير لأمير بادشاه ، توزيع الباز ، مكة ، ٢٣٠/١ من بيان المختصر للأصفهاني محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩هـ) ، ط/مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ٢٢٦/١ من البديخشي محمد بن الحسن على منهاج الوصول للبيضاوي ، ط/صبيح بمصر ، ٢٩٦/١ من الإبهاج شرح المنهاج للتاج السبكي ، ط/١ بيروت ، سنة ١٤٠٤ هـ ، ٤٠٢/١-

٤٠٣ من جمع الجوامع حاشية العطار ، ٢٩٦/١ من نهاية السؤل ، ط/دار الكتب العلمية ، ٨٩/٧ من الفتاوى ، وغيرها .

(٣٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أحد أئمة اللغة ، ولد في فسا ، وهي بلدة في فارس سنة ٢٨٨هـ ، ودخل بغداد سنة ٣٠٧هـ صنف كتاب الإيضاح في قواعد اللغة ، والتذكرة في عشرين مجلدا ، توفي سنة ٣٧٣هـ .

انظر ترجمته في : ٢١/٥ من سير أعلام النبلاء ، ط/مؤسسة الرسالة ، وانظر : ١٣١/١ من وفيات الأعيان ، ٨٨/٣ من شذرات الذهب .

(٣٤) كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم ، وقد ذكرا من ذهب إليه ، انظر ٨٩/٧ من الفتاوى ، ص ٨٥ من كتاب الإيمان ، ط/٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ٢٤٢/٢-٢٤٣ من مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ، اختصار محمد بن الموصلي دار الندوة الجديدة ، بيروت ، وانظر في ذلك أيضا : ٨٠/١ من التمهيد لأبي الخطاب ، ص ١٦٥ من المسودة ، ١٩٢/١ من شرح الكوكب المنير ، ١٨٣/١ من شرح ابن بدران على الروضة ، ص ٥٨ من مذكرة الشنقيطي .

(٣٥) هو داود بن علي بن خلف أبو سليمان الأصبهاني البغدادي ، إمام أهل الظاهر ، الإمام الزاهد الورع ، كان من المتعصبين للمذهب الشافعي ، ثم صار صاحب مذهب مستقل ، له مؤلفات كثيرة منها إبطال القياس ، والمعرفة والحیض ، والطهارة ، وغيرها توفي سنة ٢٧٠هـ .

انظر : ٢٨٤/٢ من طبقات الشافعية للسبكي ، ٢٦/٢ من وفيات الأعيان ، ١٥٨/٢ من شذرات الذهب ، ص ٢٥٣ من طبقات الحفاظ والنقل عنه في أكثر المراجع الأصولية ، وانظر ٨٩/٧ من الفتاوى .

(٣٦) هو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد ، ابن القاص الطبري ، أخذ عن ابن سريج ، وسمي بابن القاص أو بالقاص لأنه دخل ديار الديلم ، فوعظ بها وذكر ، وكان من أخشع الناس ، له تصانيف في الفقه كثيرة منها التلخيص والفتاح ، مات بطرسوس سنة ٣٣٥هـ .

انظر : ١٠٣/٢ من طبقات الشافعية للسبكي ، ٥١/١ من وفيات الأعيان ، وانظر في النقل عنه يانكار الجاز في القرآن وعن ابن خويز منداد أيضا : ١٢٠/١ من الامتحان للسيوطي ، ط/الهيئة المصرية للكتاب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

(٣٧) هو محمد بن أحمد بن عبد الله ، وقيل محمد بن أحمد بن علي ، ابن خويز منداد ، أبو عبد الله البصري المالكي ، كان بجانب علم الكلام وينافر أهله ، ويحكم على الكل أنهم من أهل الأهواء ، تعلمد على الأبهري ، وله كتب كثيرة في الأصول والفقه ، وتكلم فيه أبو الوليد الباجي ، توفي سنة ٣٩٠هـ .

انظر : ٢٩١/٥ من لسان الميزان ، وأيضا ٢٢٩/٢ من الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء

المذهب للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون ، تحقيق الدكتور محمد الأحدي أبو النور ، ط/دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٩٧٤م ، ص ١٠٣ من شجرة النور الزكية لحمد مخلوف ، ط/بالاوفست عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ .

(٣٨) هو عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد الفقيه ، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ، توفي سنة ٤١٠ هـ .

انظر : ١٧٩/٢ من طبقات الخنابلة للقاضي أبي يعلى الفراء (ت ٥٢٦ هـ) ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ١٩٥٢م ، ٢٩٥/٧ من المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند ١٣٥٩ هـ .

(٣٩) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان أبو عبد الله البغدادي إمام الخنابلة في زمانه وفقههم ، له مصنفات في علوم شتى ، توفي سنة ٤٠٣ هـ ، وله شرح على مختصر الخرقى .

انظر : ١٧١/٢ من طبقات الخنابلة ، ١٦٦/٣ من شذرات الذهب ، وقد عزا القول له وللتميمي شيخ الإسلام ابن تيمية ، انظر ٨٩/٧ من الفتاوى .

(٤٠) كأيي الحسن الحرزي من الخنابلة ، ومنذر بن سعيد البلوطي ، وقد ذكر شيخ الإسلام أن له مصنفًا في منع المجاز في القرآن ٨٩/٧ من الفتاوى .

(٤١) نسبته إليه الزركشي في البحر وقال تفرد به ، انظر ١٨٥/٣ ، وأورده ابن حزم في الإحكام ٥٣١/٤ .

(٤٢) هو أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري إمام ابن إمام ، خلف أباه في التدريس وكان فقيها مناظرا أديبا شاعرا ، له مصنفات عديدة منها اختلاف مسائل الصحابة والوصول إلى معرفة الأصول ، والزهرة في الأدب وغيرها ، مات سنة ٢٩٧ هـ .

انظر : ص ١٧٢ من طبقات الفقهاء للشيرازي ، ٢٥٩/٤ من وفيات الأعيان .

(٤٣) أورده الزركشي في البحر ١٨٥/٣ ، وانظر : ٥٣١/٤-٥٣٢ من الإحكام لابن حزم الظاهري .

(٤٤) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، تفقه على مذهب الشافعي حتى صار حافظا فقيها مستنبطا حتى عد من أساطين مذهب الظاهرية ، له مصنفات كثيرة منها المحلى ، والإحكام في أصول الأحكام ، والفصل في الملل والنحل ، وغيرها مات سنة ٤٥٦ هـ .

انظر : ١٣/٣ من وفيات الأعيان ، ٢٩٩/٣ من شذرات الذهب .

(٤٥) آية رقم ٢٤ من سورة الإسراء .

(٤٦) آية رقم ٧٧ من سورة الكهف .

(٤٧) آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، وآية رقم ٦ من سورة المائدة .

- (٤٨) انظر : ١٨٢/١ من شرح ابن بدران للروضة .  
وانظر في أدلة المجيزين : ٤٧/١ من الإحكام للأمدى ، ٨٠/١ من التمهيد لأبى الخطاب ،  
١٨٢/١ من شرح الروضة لابن بدران ، ص ٢٣ من إرشاد الفحول .
- (٤٩) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي ، ولد سنة ١١٠ هـ ، كان من أوعية العلم ، روى  
عن هشام بن عروة وأبى عمرو بن العلاء ، وكان حافظاً للعلوم ، إماماً في التصنيف حتى بلغت  
تصانيفه نحو مائتي مصنف وله مع العلماء مناظرات مشهورة ، وقد أخذ عنه أبو عبيد القاسم بن  
سلام ، توفي سنة ٢١٠ هـ وقيل غير ذلك ، عفا الله عنه .  
انظر : ٢٣٥/٥ من وفيات الأعيان ، ٢٤/٢ من شذرات الذهب .
- (٥٠) وقد صرح بمراحده هذا ، انظر ص ٢٦ من الكتاب ، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية ، الرياض ،  
وانظر : ٧٨/٧ من الفتاوى ، ص ٨٣ من الإيمان لابن تيمية ، ٤٠٣/٢٠-٤٠٤ من الفتاوى ،  
٢٤١/٢-٢٤٣ من مختصر الصواعق المرسلة ، ١٨٣/١-١٨٤ من شرح ابن بدران على  
الروضة ، ص ٥٨-٦٢ من مذكرة الشنقيطي .
- (٥١) انظر : ٩٠/٧-٩١ من الفتاوى ، ص ٨٦-٨٧ من الإيمان ، ٢٤٣/٢-٢٤٤ من مختصر  
الصواعق ، ص ٦٢ من مذكرة الشنقيطي .
- (٥٢) انظر في بطلان التقسيم وما يترتب عليه : ٩٦/٧-١٠٦ من الفتاوى ، ص ٩٢-١٠٤ من الإيمان ،  
٢٤٣/١-٢٨٧ من مختصر الصواعق ، فقد ذكر فيه خمسين وجهاً على بطلانه ، لما يترتب عليه من  
لوازم فاسدة .
- (٥٣) انظر : ٩٦/٧-٩٧ من الفتاوى ، ص ٩٢-٩٣ من الإيمان ، ٢٤٣/٢-٢٤٩ من مختصر الصواعق .
- (٥٤) انظر في الفروق بينهما : ٩٦/٧-١١٥ من الفتاوى ، ص ٩٢-١٠١ من الإيمان ، ٢٤٧/٢-  
٢٦١ من مختصر الصواعق ، ٢٥/١-٢٧ من المعتمد ، ٨٦/١ من التمهيد لأبى الخطاب ، ص ٢٥  
من إرشاد الفحول .
- (٥٥) وانظر في ذلك : ٩٦/٧-١١٥ من الفتاوى ، ص ٩٢-١٠١ من الإيمان ، ٢٤٧/١-٢٦١ من  
مختصر الصواعق .
- (٥٦) انظر : ١١٨، ٨٨/٧-١١٩ من الفتاوى ، ص ٨٤، ١١٤ من الإيمان ، ٢٤١/١ من مختصر  
الصواعق ، ص ٥٨ من مذكرة الشنقيطي .
- (٥٧) انظر في اللوازم : ٩٠/٧ وما بعدها من الفتاوى ، ص ٨٦ وما بعدها من الإيمان ، ٢٤٣/٢-٢٨٧  
من مختصر الصواعق ، ص ٥٨ من مذكرة الشنقيطي .
- (٥٨) آية رقم ٨٢ من سورة يوسف .
- (٥٩) انظر : ص ٥٩ من مذكرة الشنقيطي .

- (٦٠) انظر : ١١٢/٧-١١٣ من الفتاوى ، ص ١٠٨ من الإيمان ، ٢٠/٢٦٣ من الفتاوى .
- (٦١) آية رقم ٥-٥ من سورة الأعراف .
- (٦٢) آية رقم ١٣ من سورة محمد .
- (٦٣) آية رقم ٥٩ من سورة الكهف .
- (٦٤) آية رقم ٢٥٩ من سورة البقرة .
- (٦٥) انظر : ١١٢/٧-١١٣ ، ٢٠/٤٦٣ من الفتاوى ، ص ١٠٨ من الإيمان ، ٢/٢٠٢-٣٠٣ من مختصر الصواعق المرسلة .
- (٦٦) آية رقم ٢٤ من سورة الإسراء .
- (٦٧) آية رقم ١٦ من سورة العلق .
- (٦٨) انظر في ذلك كله : ٢٠/٤٦٥ من الفتاوى ، ٢/٢٥٢ من مختصر الصواعق ، ص ٥٨-٥٩ من مذكرة الشنقيطي .
- (٦٩) فقد قال ﷺ "إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث" . حديث صحيح رواه مسلم وأحمد والترمذي عن جابر بن سمرة . انظر : ٣/١٩ من فيض القدير للمناوي شرح الجامع الصغير للسيوطي ، ط/٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ ، توزيع دار الباز ، مكة .
- (٧٠) كما في صحيح البخاري عن جابر : "كان جذع يقوم إليه النبي ﷺ فلما وضع له المنبر حن الجذع" . انظر : ١/٢٢٠ من صحيح البخاري ، كتاب الجمعة ، وانظر ٢/٦٢ من التلخيص الحبير لابن حجر .
- (٧١) آية رقم ٤٤ من سورة الإسراء .
- (٧٢) انظر : ١٠٨/٧ من الفتاوى ، ص ١٠٣ من الإيمان ، ص ٥٩ من مذكرة الشنقيطي .
- (٧٣) آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، وآية رقم ٦ من سورة المائدة .
- (٧٤) انظر : ٩٧/٧ ، ٢٠/٤٦٧ من الفتاوى ، ص ٩٣ من الإيمان ، ص ٦٠ من مذكرة الشنقيطي .
- (٧٥) وقد طرق هذه المسألة في : ٨٧/٧-١١٩ ، ٢٠/٤٠٠-٤٩٩ من الفتاوى .
- (٧٦) في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ٢/٢٤١-٤٢٣ .
- (٧٧) مضى ذكر بعضهم مع الإحالة إلى من ذكرهم ص ٣٠ من البحث .
- (٧٨) ومن أشهرهم العلامة محمد الأمين الشنقيطي في المذكرة ص ٥٨-٦٢ ، وله رسالة مستقلة في ذلك اسمها "منع جواز انجاز في المنزل للتعبد والإعجاز" ، ومن أولئك أئمة الدعوة والحققون من المعاصرين كالشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله وغيره . انظر ١/٢٦ من الإحكام للأمدي ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي .



- (٧٩) انظر ص ٢٩، ٣٠ من البحث .
- (٨٠) انظر ص ٥٨٣ .
- (٨١) انظر : ٢٢٦/١ من شرح البدخشي محمد بن الحسن على منهاج الوصول للبيضاوي.
- (٨٢) انظر في ذلك : ٣١/١ من المعتمد لأبي الحسين البصري ، ٢١٢/١ من فواتح الرحموت ، ٢٢/٢ من تيسير التحرير ، ص ١٧٩ من التبصرة للشيرازي ، ٤٦٤/١/١ من المحصول للرازي ، ٥٠/١ من الإحكام للآمدي ، ٧٠٠/٢ من العدة ، ٦٤٨/٢، ٩١٣، ٩٠٩٤ من كتاب الجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع د. عبد العظيم المطعني ، ط/مكتبة وهبة بالقاهرة .
- (٨٣) انظر ٥٣١/٤ وما بعدها من الإحكام لابن حزم .
- (٨٤) انظر : ٤٦/١ من الإحكام للآمدي حيث جعله كذلك .
- (٨٥) ١١٣/٧ من الفتاوى ، وانظر ٢٤٣/٢ من مختصر الصواعق لابن القيم .
- (٨٦) هو أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، أحد العلماء الأعلام صاحب التصنيفات المهمة في الفقه والأصول ، أشهرها المغني والكافي والمقنع والعمدة والروضة ، ولد سنة ٥٤١هـ ، وتوفي سنة ٦٢٠هـ .
- انظر : ١٣٣/٢ من ذيل طبقات النابلة لابن رجب ، ٨٨/٥ من شذرات الذهب .
- (٨٧) ص ٦٤ من الروضة .
- (٨٨) هو الشيخ عبد القادر بن مصطفى بدران الدومي الدمشقي .
- (٨٩) ١٨٣-١٨٤ من نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر .
- (٩٠) ص ٥٨٦ مع المراجع في حاشية ( ٥٢ ) .
- (٩١) آية رقم ٣٥ من سورة النور .
- (٩٢) كالغزالي ، انظر ١٠٥/١ من المستصفى .
- (٩٣) انظر : ٤٦٨/٢٠ من الفتاوى ، ٣٥٩/٢ من مختصر الصواعق المرسلة .
- (٩٤) آية رقم ٥٧ من سورة الأحزاب .
- (٩٥) ١٠٥/١ من المستصفى ، ص ٦٤ من الروضة .
- (٩٦) ١٠٥/١ من المستصفى ، ٦٩٦/٢ من العدة .
- (٩٧) انظر : ٥١٧/٣ من تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، ط/دار الفكر ، ٢٣٧/٧ من تفسير القرطبي ، ص ٦٠ من مذكرة الشنقيطي .
- (٩٨) أخرجه البخاري في باب الصبر على الأذى من كتاب الأدب ، انظر ٧١/٧ من صحيحه ، وأخرجه أحمد ، انظر ٤٠١/٤-٤٠٥ من المسند ، وانظر ٣٦٣/٥ من فيض القدير للمناوي ، فقد عزاه إلى البيهقي والنسائي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

- (٩٩) آية رقم ١٥ من سورة البقرة .  
(١٠٠) آية رقم ٣٠ من سورة الأنفال .  
(١٠١) ١٠٥/١ من المستصفى .  
(١٠٢) آية رقم ٧٦ من سورة يوسف .  
(١٠٣) آية رقم ٥ من سورة يوسف .  
(١٠٤) انظر : ١١١/٧ ، ٤٧١/٢٠ من الفتاوى ، ص ١٠٦-١٠٧ من الإيمان ، ٢٥٨/٢ من الصواعق المرسلة .  
(١٠٥) انظر : ١١٢/٧ من الفتاوى ، ص ١٠٧ من الإيمان .  
(١٠٦) آية رقم ٦٤ من سورة المائدة .  
(١٠٧) آية رقم ٢٩ من سورة الكهف .  
(١٠٨) آية رقم ١١ من سورة الشورى ، وانظر هذه الأمثلة في ١٠٥/١ من المستصفى .  
(١٠٩) سواء من كتب التفسير أم العقائد أم الأصول أم غيرها مما سطره علماء السلف رحمهم الله وأهم من تصدى لأمثلة مدعي المجاز في القرآن شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى وتلميذه ابن القيم في مختصر الصواعق ، وقد مرت الاحالة على الصفحات في ثانيا البحث .  
وانظر في الأمثلة خاصة والقول الحق فيها ٤٦٣/١-٤٩٧ من الفتاوى ، ٣٠٧/٢-٤١٩ من مختصر الصواعق المرسلة .

## المصادر والمراجع

### القرآن وعلومه :

- \* الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ط/الهيئة المصرية للكتاب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- \* البرهان في علوم القرآن للزركشي ، ط/دار المعرفة ، لبنان .
- \* تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، ط/دار الفكر .
- \* تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، ط/دار الكتب المصرية ط/٢ ، ١٣٨٧هـ .

### الحديث وعلومه :

- \* التلخيص الخبير في تخريج أحاديث الراعي الكبير لابن حجر العسقلاني ، ط/المكتبة الأثرية ، باكستان .
- \* سنن أبي داود ، ط/دار الفكر .
- \* سنن الترمذي (جامع الترمذي) ، تحقيق أحمد محمد عثمان ، ط/دار الفكر .
- \* سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- \* سنن النسائي ، ط/مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- \* صحيح البخاري ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، تركيا .
- \* فيض القدير للمناوي شرح الجامع الصغير للسيوطي ، ط/٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ ، توزيع دار الباز بمكة .
- \* المستدرک للحاكم النيسابوري ، ط/دار الكتاب العربي ، بيروت .
- \* المسند للإمام أحمد بن حنبل ، ط/دار الفكر

### كتب اللغة :

- \* الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط/٣ ، ١٤٠٤هـ .
- \* المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .
- \* معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، إيران .
- \* القاموس المحيط للفيروزآبادي ، ط/الحلبي ، القاهرة .

### كتب الأصول :

- \* الإبهاج للسبكي ، ط/١ ، ١٤٠٤ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز بمكة .
- \* الإحكام للآمدي ، تحقيق وتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، ط/المكتب الإسلامي ، بيروت .
- \* الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري ، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز ، ط/١ ، ١٣٩٨ هـ ، الناشر مكتبة عاطف بمصر.
- \* إرشاد الفحول للشوكاني ، ط/دار المعرفة ، بيروت .
- \* أصول الفقه ، محمد مصطفى شلي ، ط/دار النهضة العربية ، بيروت ، ط/٣ ، ١٤٠٢ هـ .
- \* البحر المحيط للزركشي ، تحقيق د. عمر الأشقر ، ط/وزارة الشئون الإسلامية ، الكويت .
- \* بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني محمد بن عبد الرحمن ، تحقيق د. محمد مظهر بقا ، ط/مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- \* التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ .
- \* التمهيد لأبي الخطاب ، تحقيق د. مفيد أبو عمشة ، ط/مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ، ط/١ ، ١٤٠٦ هـ .
- \* التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للاستوي ، تحقيق د. محمد حسن هيتو ، ط/مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٠ هـ .
- \* تيسير التحرير لأمر بادشاه ، توزيع دار الباز ، مكة ، ط/دار الكتب العلمية ، بيروت .
- \* جمع الجوامع بشرح الخلي ، ط/دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ .
- \* حاشية الشيخ حسن العطار على جمع الجوامع لعبد الوهاب السبكي ، ط/مصطفى الحلبي ، مصر .
- \* حاشية البناني على جمع الجوامع ، ط/دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ .
- \* شرح ابن بدران على الروضة (نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر) ط/المكتب الإسلامي ، ودار الكتب العلمية ، بيروت .
- \* شرح البدخشي (مناهج العقول) ، محمد بن الحسن على منهاج الوصول للبيضاوي ، ط/صبيح مصر .
- \* شرح تنقيح الفصول للقراقي ، ط/دار الفكر ، بيروت ، القاهرة .
- \* شرح الخلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني ، ط/دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ .
- \* شرح الكوكب المنير لابن النجار ، تحقيق د. محمد الزحيلي ، ود. نزيه حماد ، ط/مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ .
- \* العدة لأبي يعلى ، تحقيق د. أحمد سير المباركي ، مؤسسة الرسالة بيروت .

- \* فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، مطبوع بهامش المستصفي ، ط/دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- \* الحصول في أصول الفقه لفخر الدين الرازي ، تحقيق د. طه جابر العلواني ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- \* مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي محمد الأمين ، ط/المكتبة السلفية المدينة المنورة .
- \* المسودة لآل تيمية ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- \* المستصفي للغزالي ، ط/مع فواتح الرحموت ، مصورة عن المطبعة الأميرية ، بولاق بمصر ، نشر دار إحياء التراث العربي ومكتبة المثنى ، بيروت ، لبنان .
- \* المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- \* منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ، ط/دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، سنة ١٤٠٥ هـ .
- \* نهاية السؤل للاستوئي على منهاج الوصول للبيضاوي ، ط/دار الكتب العلمية ، عالم الكتب ، بيروت .

#### كتب التراجع :

- \* البداية والنهاية لابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- \* الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب للقاضي برهان الدين ابن فرحون ، تحقيق د. محمد الأحدي أبو النور ، ط/دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- \* ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ، صححه محمد حامد الفقي ، ط/السنة الحمدية ، سنة ١٣٧٢ هـ .
- \* سير أعلام النبلاء للذهبي ، ط/مؤسسة الرسالة .
- \* شجرة النور الزكية ل محمد مخلوف ، ط/بالأوفست عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ .
- \* شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ، ط/دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- \* طبقات الحفاظ للسيوطي ، ت/علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١٩٧٣ م .
- \* طبقات الشافعية للسبكي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ .
- \* طبقات الفقهاء للشيرازي ، تحقيق د. إحسان عباس ، نشر دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٧٠ م .
- \* لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ، نشر مؤسسة الأعلمي ، بيروت .
- \* المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ، ط/حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٩ هـ .
- \* وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، ط/دار صادر ، بيروت .

#### مصادر خاصة :

- \* المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع ، د. عبد العظيم المطعني ، مكتبة وهبة بالقاهرة.
- \* منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، مطبوع في آخر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للمؤلف ، ١٤٠٣ هـ .
- \* فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث ، د. لطفي عبد البديع ، نشر النادي ، جدة ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ .

#### كتب أخرى :

- \* الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ط/٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- \* التعريفات للجزجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
- \* الرد على الجهمية والزنادقة ، للإمام أحمد بن حنبل ، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية ، الرياض .
- \* مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد ، نشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية ، الرياض .
- \* مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ، اختصار محمد الموصلي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- \* موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضا ونقدا ، د. سليمان بن صالح الفصن ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .